العرب
الثلاثاء 2021/11/16
السنة 44 العدد 12242

الضغوط المناخية لا تلغي حاجة الصين إلى نفط الشرق الأوسط للاستغناء عن الفحم وتقليص الانبعاثات الكربونية

واردات النفط تدعم سياسات بكين للانتقال نحو الطاقة النظيفة

يجمع أغلب المحللين على أنّ تحول الصين نحو الطاقة النظيفة وتحركاتها من أجل تقليص الاعتماد على الفحم لن يؤثر على حاجتها لنفط الشرق الأوسط، بل يذهب بعضهم حدّ القول إن واردات الصين قصيرة الأجل من النفط الخام ستستمر في الارتفاع، وستأتي غالبيتها من الشرق الأوسط، وحتى وإن انخفضت بفعل الارتفاع الكبير للأسعار إلا أن صادرات النفط ستواصل دعم نهضة الصين الاقتصادية ورسم ملامح العلاقات التي تربط بكين بالشرق الأوسط.

تخفيض استهلاك الفحم لن يضر بواردات النفط

واشنطن - أثار الغياب الصيني عن قمة المناخ "كوب 26" انتقادات من كافة جهات الأرض، وبالنظر إلى تجنب الزعيم الصيني شي جين بينغ السفر إلى الخارج منذ يناير العام الماضي، فلم يشكل غيابه عن غلاسكو مفاجأة للمراقبين.

وقد التزمت الصين بالفعل بتحقيق ذروة الانبعاثات قبل عام 2030 والحياد الكربوني بحلول عام 2060، لذلك ربما اعتقدت بكين أنه ليس لديها الكثير لتقدمه في هذه المرحلة.

لكن، نظرا لكونها من أكبر الملوثين على الصعيد العالمي، تلوح في الأفق أسئلة حول الكيفية التي تهدف من خلالها الصين إلى الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالتغيرات المناخية.

> **80**
> في المئة من إجمالي انبعاثات الوقود الأحفوري في الصين تأتي من حرق الفحم

وتقول المحللة الصينية يون صن، في تحليل نشر بموقع "سنديكيشن بيورو"، إن اندفاع الصين نحو الحياد الكربوني سيكون له تأثير كبير على الهيكل المستقبلي لمصادر طاقاتها، وهذا بدوره سيغير في نهاية المطاف علاقة الصين بدول الشرق الأوسط التي عولت عليها بكين لمدها بالنفط الخام لعقود، لكن انبعاثات الكربون الناتجة عن استخدام الصين للنفط هي شيء لا يُذكر أمام الضرر الناجم عن حرق الفحم، والصين تحاول الحد من استخدام الفحم، وليس النفط، وهذا هو مصدر القلق المباشر لبكين.

ففي حين أن الهدف النهائي للجميع هو الطاقة المتجددة، على المدى القصير، فإن الإلغاء التدريجي لمحطات الطاقة التي تعمل بالفحم سيؤدي إلى شراء الصين للمزيد من النفط من المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى، وعلى عكس ما قد يقوله الكثيرون في المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ "كوب 26"، فمن المرجح أن يؤدي الضغط من أجل الصافي الصفر إلى تعزيز العلاقات بين بكين والشرق الأوسط بفضل إمدادات النفط.

وترى صن أن الصين تحتاج إلى المزيد من النفط لدعمها خلال هذه المرحلة الانتقالية وتتناغم تلك الحاجة مع خطط الرياض للاستمرار في إنتاج النفط الخام مع استخدام طرق مثل احتجاز الكربون وزراعة الغابات الشاسعة للوصول إلى صافي انبعاثات الكربون الصفرية. وقد أُطلق على هذا النهج مسمى "اقتصاد الكربون الدائري"، وقد تم إدراج الاستمرار في مد أكبر الزبائن بالنفط وهي الصين في الخطة. وبينما تحاول بكين خفض استهلاكها للفحم مع الحفاظ على تقدمها الاقتصادي، فمن المرجح ارتفاع طلبها على نفط الشرق الأوسط بدلا من انخفاضه في المستقبل المنظور.

وتواجه الصين بالفعل أزمة كبيرة في مجال الطاقة، وقد تم تحديد الهدف الطموح للحياد الكربوني في عام 2060 قبل أكثر من عام تقريبا في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وفي هذا العام قدمت الصين تعهدا إضافيا لوقف بناء محطات الطاقة التي تعمل بالفحم في خارج حدود الصين، ولكن تلك الأهداف النبيلة ساهمت بالفعل في إحداث نقص كبير في الكهرباء في البلاد هذا العام، وتعرضت الملايين من المنازل والشركات لانقطاع التيار الكهربائي بعد أن فرضت الصين معيارا لاستهلاك الطاقة ولكثافة الطاقة، وكانت محطات الطاقة التي تعمل بالفحم هي أول المتضررين.

ومع اقتراب فصل الشتاء وتنامي الحاجة إلى المزيد من الطاقة، سارعت الصين إلى استخراج المزيد من الفحم وحرقه لضمان تلبية احتياجات الاستهلاك المحلي وتهدئة الغضب من انقطاع التيار الكهربائي، ويشير ذلك إلى أن هناك حدا لمدى سرعة الصين في تغيير هيكل استهلاك الطاقة الحالي، فبغض الطرف عن أي شيء آخر، يتعين على بكين الاعتماد على التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي لضمان شرعيتها.

وقد كانت هذه التجربة بمثابة تذكير بمدى اعتماد الصين على الفحم ولماذا يظل الفحم المصدر الرئيسي لانبعاثات الكربون في الصين، ففي عام 2019 شكل الوقود الأحفوري نسبة 85 في المئة من استهلاك الطاقة في الصين، وهو تقريبا نفس استهلاك بقية العالم. لكن ما يقرب من 58 في المئة جاء من الفحم، وهو رقم يتجاوز بكثير المتوسط العالمي الذي يقل عن 30 في المئة وبالتالي، فإن حرق الفحم يمثل حوالي نسبة 80 في المئة من إجمالي انبعاثات الوقود الأحفوري في الصين، ويليه النفط بنسبة 14 في المئة ثم الغاز الطبيعي بنسبة 7 في المئة، ويعكس ذلك التحدي الذي تواجهه الصين في مسعاها لخفض استهلاك الفحم فقط.

والتركيز على تخفيض الفحم سيخفف مؤقتا من القلق الناجم عن خفض استهلاك النفط، على الرغم من أن النفط سيواجه نفس المصير في المستقبل البعيد. ووفقا لمختبر اقتصاد منخفض الكربون بجامعة تسينغهوا، بلغ الفحم ذروته تقريبا في الصين وسيستقر لمدة عقد تقريبا قبل أن يبدأ في الانخفاض بشكل حاد، ويتبع النفط مسارا مشابها للفحم، ولكن مع نمو إضافي للطلب، وإن كان محدودا في العقد المقبل، بينما لن يصل الغاز الطبيعي إلى ذروته بحلول عام 2030 قبل أن يبدأ في الانخفاض.

وتتفق دراسات وتقارير أخرى على أن واردات الصين قصيرة الأجل من النفط الخام ستستمر في الارتفاع، وستأتي غالبيتها من الشرق الأوسط، على سبيل المثال، يُظهر تقرير "ستاندرد آند بورز جلوبال" أن اعتماد الصين على خام الشرق الأوسط ارتفع في يونيو على الرغم من تقلص عدد موردي الخام العالميين إلى الصين إلى 26، وهو انخفاض من 41 موردا من نفس الشهر من العام الماضي، وكمية النفط الذي تشتريه الصين من بلد مثل المملكة العربية السعودية سيتوقف، على المدى القريب، على السعر وليس على المخاوف من الانبعاثات الكربونية.

ويتمثل أحد التحديات التي تواجه واردات النفط الخام في مخاوف الصين من قضية أمن الطاقة، حيث تسعى للحصول على مصادر طاقة جديدة للتقليل من التهديدات التي تواجه نموها الاقتصادي، وتدرك بكين جيدا أنه لا يمكن تحقيق الحياد الكربوني إلا من خلال الاستعانة بنظام طاقة أكثر نظافة، ويعني ذلك أن خفض انبعاثات الكربون في الصين ليس فقط لمكافحة تغير المناخ، ولكن أيضا للحد من اعتمادها الكبير على الإمدادات الخارجية.

وتشعر الصين بالقلق من احتمال قطع الإمدادات عند نقاط المعابر الملاحية مثل مضيق ملقا أو مضيق هرمز أثناء الحروب أو النزاعات الدولية.

وتقول الباحثة الصينية يون صن إنه مثل البلدان المتقدمة، سينخفض اعتماد الصين على واردات النفط الخام في نهاية المطاف، وسيتعين على منتجي النفط في الشرق الأوسط أخذ ذلك في عين الاعتبار والنظر في استراتيجية التنويع الاقتصادي على المدى الطويل، لكن في غضون ذلك، ستستمر صادرات النفط في دعم نهضة الصين الاقتصادية ورسم ملامح العلاقات التي تربط بكين بالشرق الأوسط.

*سنديكيشن بيورو

مكافحة تغيّر المناخ تفرض التفكير في أمن الطاقة وسياسات نفطية أكثر شمولية

أبوظبي - بعد أسبوعين من المفاوضات اتفقت جميع دول العالم التي شاركت في قمة الأمم المتحدة للمناخ "كوب 26" على تسوية لتسريع مكافحة ارتفاع درجات حرارة الأرض تستوجب بالضرورة التقليل من الانبعاثات الكربونية وتخفيض الاعتماد على النفط ضمن خططها المستقبلية لمكافحة تغيّر المناخ.

ومن شأن هذه الإجراءات أن تضرّ باقتصادات الدول النفطية وخاصة منها دول الشرق الأوسط التي لا تبدو مستعدة على الأقل في الوقت الراهن للبدء في عملية تحول سريع نحو تقليل اعتمادها على النفط.

والاثنين دعا منتجو الطاقة الذين اجتمعوا في أبوظبي في أعقاب قمة الأمم المتحدة للمناخ إلى مزيد من الشمولية التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الاستثمارات في النفط والغاز من أجل أمن الطاقة في الوقت الذي يعملون فيه على الحد من الانبعاثات مع تطوير اقتصاداتهم.

وقال سلطان أحمد الجابر وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة والرئيس التنفيذي لشركة بترول أبوظبي الوطنية "أدنوك" إنه لا يمكن للعالم أن "ينفصل فجأة وببساطة" عن المواد الهيدروكربونية، وإن صناعة النفط والغاز تحتاج إلى استثمار أكثر من 600 مليار دولار سنويا حتى عام 2030 لتلبية الطلب المتوقع.

وجاء ذلك في كلمته أمام مؤتمر ومعرض أبوظبي الدولي للبترول "أديبك" الذي شدد فيه وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان على أن الجهود المبذولة لمكافحة تغيّر المناخ يجب أن تركز أيضا وعلى قدم المساواة على أمن الطاقة والنمو الاقتصادي في الدول النامية.

واختتمت محادثات المناخ في غلاسكو السبت بالتوصل إلى اتفاق استهدف للمرة الأولى أنواع الوقود الأحفوري باعتبارها المحرك الأساسي لظاهرة الاحتباس الحراري.

ولم يكن إدراج كلمتي الفحم والنفط سهلا في التقرير الختامي لمؤتمر المناخ، بعد أن نجحت الهند والصين في اللحظة الأخيرة في القاعة نفسها التي كان من المقرر اختتام أعمال القمة فيها في تعديل الصياغة إلى "تقليص" بدلا من "التخلي" عن الفحم، ما حمل ألوك شارما رئيس المؤتمر إلى الاعتذار من العالم.

وكانت دول منظمة أوبك المنتجة للنفط قد دافعت في قمة غلاسكو عن دور الوقود الأحفوري في المستقبل وجادلت بأن العالم بإمكانه أن يقلل من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري دون استبعاد النفط والغاز.

ويجادل المدافعون عن النفط والغاز والفحم بأن استخدام تكنولوجيا مثل جمع الكربون وتخزينه، حيث يتم التقاط الانبعاثات وتخزينها تحت الأرض، يمكن أن تسمح للاقتصادات بمواصلة حرق الوقود الأحفوري.

ويرفض نشطاء المناخ ذلك قائلين إن هذه التكنولوجيا باهظة التكلفة ولم يتم التأكد من نتائجها على نطاق واسع ولا توفر سوى غطاء للصناعات التي تتسبب في حدوث تلوث لمواصلة العمل.

وقال الأمين العام لمنظمة أوبك محمد باركيندو إن المشاعر تسيطر تدريجيا على المحادثات، وعبر عن أمله في أن تتخذ القمتان المقبلتان للمناخ في مصر 2022 والإمارات في 2023 نهجا شاملا.

وأضاف أن النفط والغاز "استُهدفا" للمرة الأولى في مؤتمر المناخ "كوب 26" على أساس أنه لا مكان لهما في انتقال العالم إلى مصادر مستدامة للطاقة.

سلطان أحمد الجابر

العالم لا يمكن أن ينفصل فجأة عن المواد الهيدروكربونية

وحسب وجهة نظر باركيندو فإن من النتائج التي تمخض عنها المؤتمر أن الدول المنتجة للنفط سيكون عليها أن تنجز الكثير.

من جانبه قال الرئيس التنفيذي لشركة "أدنوك" إن مؤتمر المناخ "كوب 26" كان ناجحا، مكررا الدعوة إلى نهج عملي لمكافحة التغير المناخي وفي الوقت نفسه ضمان أمن الطاقة على المستوى العالمي.

وأضاف الجابر أنه لتحقيق انتقال ناجح إلى نظام جديد للطاقة لا يمكن الانفصال المفاجئ وببساطة عن نظام الطاقة الحالي.

وقال إن "أدنوك" تعمل على زيادة قدرات جمع الكربون وتخزينه من 800 ألف طن سنويا إلى خمسة ملايين طن وإنها ستستخدم الطاقة النووية والشمسية في شبكة الكهرباء الخاصة بها اعتبارا من يناير المقبل.

وتشير استراتيجيات ومواقف الدول المنتجة للنفط إلى أن النفط والغاز قد يظلان جزءا أصيلا لا يتجزأ من خليط الطاقة المستقبلي لهذه الدول إلى جانب الطاقة النظيفة.

وبناء على ذلك حذر اتحاد لعلماء المناخ من أنه "إذا بقيت البلدان ولاسيما تلك المسؤولة أساسا عن الانبعاثات على سياساتها المتمثلة في اتخاذ خطوات صغيرة وانتهاج سياسة الأعمال أولا كالمعتاد، فإنها ستحكم على الأجيال الحالية والمستقبلية بعالم من المعاناة والأضرار التي لا توصف".

وبالفعل تعاني البلدان الفقيرة التي تتحمل مسؤولية أقل عن الاحتباس الحراري ولكنها في الخطوط الأولى في مواجهة آثاره والتي حاربت في غلاسكو لانتزاع تمويل محدد "لخسائرها وأضرارها".

وتضمنت اتفاقية غلاسكو إجراءات خاصة بتمويل الدول الأكثر فقرا والأكثر عرضة للأخطار من أجل التنمية بوسائل نظيفة، والتعامل مع الآثار المناخية ومواجهة الخسائر والأضرار التي تواجهها جراء العواصف والفيضانات والجفاف وارتفاع منسوب البحار.

ورغم أن الكثير من الخبراء أعربوا عن تفاؤل حذر بأن هذه الإجراءات ستحافظ على هدف اتفاقية باريس المتمثل في الحد من الاحترار العالمي عند 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية، إلا أن المدافعين عن البيئة أبقوا على انتقاداتهم بسبب الافتقار إلى الالتزامات المالية من البلدان الغنية التي تتعرض لضغوط لبذل المزيد من الجهد لمساعدة الدول النامية في إزالة الكربون والتعامل مع الظواهر الجوية الأكثر تقلبا.

الدول غير مستعدة للتخلي السريع عن النفط